العرب
الخميس 2021/11/25
السنة 44 العدد 12251

الميليشيات الموالية لإيران ردا على جينين بلاسخارت: تعديل نتائج الانتخابات أو ضرب السلم الأهلي للعراق

تصعيد الميليشيات قد يؤثر على خطط انسحاب القوات الأميركية

لم تخل ردود فعل الميليشيات الموالية لإيران في العراق من تشنج بعد الإحاطة التي قدمتها الممثلة الأممية في العراق جينين بلاسخارت في مجلس الأمن والتي أكدت من خلالها على نزاهة العملية الانتخابية، رافضة منطق التهديد، وسط تكهنات بسيناريوهات مخيفة تنتظر هذا البلد عقب إعلان النتائج النهائية للاستحقاق.

بغداد - أثارت الإحاطة التي قدمتها رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت أمام أعضاء مجلس الأمن الدولي غضب الميليشيات الموالية لإيران التي توعدت بتصعيد كبير يهدد السلم الأهلي في حال لم يجر تعديل نتائج الانتخابات.

وكانت بلاسخارت دعت في الإحاطة التي قدمتها الثلاثاء القوى المنهزمة إلى الإقرار بنتائج الانتخابات، محذرة من أن "الاتهامات الباطلة (بالتزوير) والتهديد بالعنف رفضا لنتائج الاستحقاق من شأنهما أن يؤديا إلى نتائج وخيمة".

وشددت على أنه "يجب أن تتم عملية تشكيل الحكومة دون خوف أو ترهيب أو تهديد بالعنف، وأي محاولات أخرى للتأثير على العملية الانتخابية بالعنف أو الترهيب أو الإكراه، وأي تهديد ضد موظفي الأمم المتحدة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات يجب أن تلقى إدانة كاملة من قبل هذا المجلس".

اللواء تحسين الخفاجي

إنهاء الوجود الأجنبي يسير وفق الجدول المخطط له

وأتت تصريحات رئيسة البعثة الأممية قبل أيام قليلة من إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج النهائية للاستحقاق الذي جرى في العاشر من أكتوبر الماضي والذي أفرز تغيرا في موازين القوى لاسيما داخل المكون الشيعي.

واتهم تحالف الفتح الذي يشكل المظلة السياسية للميليشيات الشيعية الممثلة الأممية بأنها "أحد أطراف المؤامرة للتلاعب بالانتخابات التشريعية"، محذرا من أن "ما طرحته بلاسخارت سيدفع باتجاه التصعيد".

وقال النائب السابق وعضو التحالف مختار الموسوي في تصريحات صحافية "في حال كان موقف السلطة القضائية مشابها لموقف بلاسخارت أي عدم تعديل نتائج الانتخابات وفقا للطعون، حتما سيكون لنا تصعيد كبير قد يحرك الشارع ما يهدد السلم الأهلي".

وأعلنت الهيئة العليا للمفاوضات الأربعاء الانتهاء من عدّ وفرز 389 مركز اقتراع من أصل 870 تقرر إعادة عدها وفرزها يدويا، مرجحة أن تُعلن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية الأسبوع المقبل.

وأوضح عضو الفريق الإعلامي بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات عادل جميل أن "المفوضية أنهت الثلاثاء العد والفرز اليدوي لـ389 مركزا مطعونا بها في محافظة ذي قار بناء على قرار الهيئة القضائية للانتخابات، بحضور ممثلي المرشح الطاعن والمراقبين الدوليين والإعلاميين".

وأضاف "سيتم الخميس الانتهاء من باقي المراكز البالغ عددها 481، بواقع 217 في نينوى (شمال)، و49 بالمثنى (جنوب)، و31 في النجف (وسط)، و184 في العاصمة بغداد". ورجح جميل أن "الأسبوع المقبل سيشهد إعلان النتائج النهائية بعد بت الهيئة القضائية بجميع الطعون".

وكانت بلاسخارت صرحت خلال إحاطتها بأن النتائج النهائية لن تصدر إلا بعد تصديق المحكمة العليا، وما سيحدث في الأيام المقبلة سيحدد مصير العراق ومستقبله.

وتعكس ردود فعل تحالف الفتح على كلام بلاسخارت حالة من التشنج والارتباك، وسط ترجيحات بأن لا تحدث عملية إعادة العد والفرز اليدوي الجديدة تغييرات مؤثرة على النتائج الأولية التي أعلن عنها الشهر الماضي.

وكان تحالف الفتح حصل على 14 مقعدا فقط، في انتكاسة قد تخرجه من المعادلة السياسية في العراق، لاسيما وأن التيار الصدري المتصدر للاستحقاق بأكثر من 70 مقعدا ليس في وارد القبول بالتحالف معه، حيث وضع زعيم التيار مقتدى الصدر مؤخرا جملة من الشروط التعجيزية التي من غير المتوقع أن تقبل بها الميليشيات.

وقال عضو المكتب السياسي لميليشيا عصائب أهل الحق سعد السعدي في تعقيبه على كلام بلاسخارت "لم نكن نعول على المبعوثة الأممية لتلعب دورا إيجابيا في ملف الانتخابات كونها أحد الشركاء الخارجيين في التلاعب بنتائج الانتخابات؛ فهي التي بعثت برسالة تهديد إلى المفوضية بأنها لن تعترف بنتائج الانتخابات إذا ما تغيرت بعد الطعون".

وأضاف السعدي في تصريحات لوكالة "شفق" نيوز المحلية إن "ما طرحته بلاسخارت في إحاطتها لمجلس الأمن يعد انقلابا على ما عرضته أمامنا أو تحدثت به معنا (لقاء بلاسخارت مع زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق قيس الخزعلي الذي أطلعها على ما يدعي أنها وثائق تثبت التلاعب بنتائج الانتخابات وتزويرها) فضلا عن لقائها مع قيادات الإطار التنسيقي وما عرضناه عليها من أدلة تثبت تزوير الانتخابات، حيث وعدت بدراسة الأدلة وتقديمها لمجلس الأمن، لكنها نقضت كل ما وعدت به وبالتالي موقفنا سيكون انقلابيا".

ويرى المراقبون أنه لا يمكن التكهن بمآلات الأمور في العراق عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات، لافتين إلى أن هناك انقساما داخل الإطار التنسيقي الممثل للقوى الخاسرة في الاستحقاق، وحتى داخل تحالف الفتح نفسه حول سبل التحرك ما بعد إعلان النتائج.

وجدد زعيم التيار الصدري في وقت سابق دعوة القوى الخاسرة إلى "الإذعان" لنتائج الاستحقاق والابتعاد عن "المهاترات" السياسية والعنف.

وقال الصدر عقب إحاطة رئيسة بعثة الأمم المتحدة إن "تصريحات أممية جديدة في ما يخص الانتخابات العراقية تبعث الأمل، وتوصيات أممية جيدة ننصح باتباعها والابتعاد عن المهاترات السياسية والعنف وزعزعة الأمن".

وأضاف "هي فرصة جديدة لرافضي نتائج الانتخابات بمراجعة أنفسهم والإذعان للنتائج لا لأجل منافع سياسية فحسب، بل من أجل الشعب الذي يتطلع إلى حكومة أغلبية وطنية تفيء على العراق والعراقيين بالأمن والسيادة والاستقرار والإعمار والخدمات".

ويرى المتابعون للمشهد العراقي أن البلاد مقبلة على سيناريوهات خطيرة خصوصا وأن بعض الميليشيات تبدو على أهبة الاستعداد للتحرك وتجاوز جميع الخطوط الحمراء، مستدركين أن ذلك يبقى رهين حصولهم على ضوء أخضر من داعمتهم إيران التي تبدو مترددة حيال مسار التصعيد لاعتبارات عدة من بينها أن الأمر قد ينتهي إلى تعديل خطط الانسحاب الأميركي المرتقب نهاية العام الجاري من العراق.

ويشير المتابعون إلى أن طهران تخشى من أن تكون أية تحركات بمثابة رصاصة الرحمة على تلك الميليشيات التي زرعتها داخل النسيج العراقي لضمان نفوذها في هذا البلد العربي.

وأعلن الجيش العراقي الأربعاء أن القوات الأجنبية القتالية ستنهي وجودها في البلاد خلال الأيام الخمسة عشر المقبلة، في رد حول ما يشاع عن إمكانية تمديد الولايات المتحدة لمهل الانسحاب.

وقال اللواء تحسين الخفاجي، المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة (تتبع وزارة الدفاع)، إن "ملف إنهاء الوجود الأجنبي يسير وفق الجدول المخطط له ولا توجد قواعد مخصصة لهم سوى وجودهم بشكل بسيط في عين الأسد".

وأوضح الخفاجي في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية (واع) أن "أغلب القوات القتالية خرجت من العراق ولم يبقَ إلّا المستشارون ومن يعمل في مجال الاستخبارات أو الاستطلاع وكذلك التدريب والاستشارة".

وتابع أن "المتبقي من القوات الأجنبية جزء بسيط وستخرج جميعها خلال 15 يوما باستثناء من تحولت مهمتهم إلى الاستشارة وتقديم معلومات ودعم القوات الأمنية العراقية".

وقالت الهيئة التنسيقية للمقاومة العراقية الجمعة إنها لم ترصد أي مظهر لانسحاب القوات الأميركية من البلاد المقرر بشكل كلي في الحادي والثلاثين من ديسمبر المقبل.

و"الهيئة التنسيقية للمقاومة العراقية" تضم فصائل شيعية مسلحة مرتبطة بإيران، منها "كتائب حزب الله العراقي" و"عصائب أهل الحق" و"كتائب سيد الشهداء" و"حركة النجباء" التي سبق أن تبنت هجمات ضد أهداف عسكرية أميركية.

واتفقت بغداد وواشنطن خلال جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة والأخيرة بينهما في السادس والعشرين من يوليو الماضي على انسحاب جميع القوات الأميركية المقاتلة من العراق بحلول الحادي والثلاثين من ديسمبر المقبل.

سيناريوهات مخيفة تتربص بالعراق بعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات

ظهور أمير الكويت يجدد الجدل حول وضعه الصحي

الكويت - ظهر أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح علنا على شاشة التلفزيون الرسمي الأربعاء بعد أكثر من أسبوع على تفويضه بشكل مؤقت معظم صلاحياته إلى ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح.

وطلب الشيخ نواف، الذي بدا شاحبا في المرات التي ظهر خلالها في الآونة الأخيرة، من ولي العهد تولي معظم مسؤولياته الدستورية الرئيسية دون أن يحدد إلى متى.

وبثت قناة الكويتية التلفزيونية لقطات مصورة للأمير لدى استقباله ولي العهد ورئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الذي أعيد تعيينه حديثا ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وكان ولي العهد أعاد الثلاثاء تسمية الشيخ صباح رئيسا للوزراء وطلب منه تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة الحكومة في الثامن من نوفمبر الماضي، في خطوة تهدف إلى إنهاء المواجهة مع مجلس الأمة المنتخب والتي أعاقت جهود الإصلاح المالي.

وتمنى الشيخ نواف، بصوت واهن، للرجال الثلاثة التوفيق في مهمتهم، مؤكدا على "المسؤولية الكبيرة" التي يواجهونها. وصرح الأمير نواف متوجها للمسؤولين الثلاثة بالقول "أنتم الآن اللي مسؤولين أول وتالي، وأنتم المسؤولين عن كل الأمور الموجودة.. وأنا واثق بكم كل الثقة".

وتثير صحة الأمير نواف قلق الشارع الكويتي، وقد بدأ البعض يتأهب لإمكانية تولي ولي العهد السلطة، من خلال إثارة مسألة ولاية العهد، مطالبين بضرورة أن يكون لمجلس الأمة رأي بها.

وقال النائب مهمل المضف في وقت سابق إن "الشعب الكويتي في المرحلة القادمة ومن خلال مجلس الأمة لن يقبل بولي عهد قادم له ارتباط بشبهات وملفات فساد"، مضيفا "لن نجامل أحدا على مصلحة الكويت لأن مسألة ولاية العهد لا تتعلق بأسرة الحكم بل بمصير الدولة".

وقلل النائب، في شريط فيديو لاقى انتشارا واسعا بين الكويتيين، من صلاحية الأمير وكبار الأسرة الحاكمة في تعيين ولي العهد القادم، معتبرا أن مجلس الأمة (البرلمان) هو صاحب القرار الأخير.

ولاقت تصريحات المضف ردود فعل واسعة في الكويت حيث اعتبر جزء كبير من الكويتيين أن إثارة هذه المسألة تصب في سياق توتير الأجواء في وقت الكويت بحاجة ماسة لوحدة الصف لتجاوز أذيال الأزمة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية والتركيز على معالجة التحديات الاقتصادية.

وشهدت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على مدار الأشهر الماضية توترا كبيرا على خلفية الاستجوابات التي تقدم بها عدد من نواب المعارضة بحق رئيس الحكومة وعدد من الوزراء.

وحاول الشيخ نواف تبديد أجواء التوتر من خلال الدعوة إلى حوار وطني والعفو عن نشطاء ونواب سابقين، بيد أن مراقبين يرون أن تكليف الشيخ صباح مجددا يعني بقاء الأزمة في المربع الأول.

وتسبب الجمود السياسي المتكرر في الكويت على مدى عقود في إجراء تعديلات وزارية وحل البرلمان الذي يتمتع بسلطات أكبر من الهيئات المماثلة في دول الخليج الأخرى، حيث يُسمح له بتمرير القوانين وعرقلتها واستجواب الوزراء والتصويت بحجب الثقة عن كبار المسؤولين الحكوميين.

ويعيق عدم الاستقرار السياسي جهود الإصلاح والاستثمار في الإمارة الخليجية.

الغياب المتكرر لنواب البرلمان يثير غضب البحرينيين

المنامة - يثير الغياب المتكرر لأعضاء مجلس النواب المزيد من الانتقادات في الشارع البحريني الذي يرى جزء كبير منه أن المجلس لا يقوم بالدور المنوط به، وأنه تحول إلى معرقل للحياة التشريعية، فضلا عن كونه تخلى منذ انتخابه في العام 2018 عن دوره الرقابي للسلطة التنفيذية.

وكان النائب الأول لرئيسة مجلس النواب عبدالنبي سلمان اضطر الثلاثاء إلى رفع الجلسة المقررة للنظر في عدد من مشاريع القوانين لعدم اكتمال النصاب المحدد، وهذه ثاني جلسة يتم رفعها على التوالي بسبب مغادرة عدد من النواب خلال استراحة أداء الصلاة، وتغيب عدد آخر.

وحث سلمان النواب على الالتزام باستمرارية الجلسات حتى يستطيع المجلس إنهاء العدد الأكبر من الموضوعات المتراكمة لديه، مشددا على ضرورة أن يعي النواب أهمية الحضور خاصة وأن هذه الدورة هي الأخيرة للمجلس، وهناك العديد من الملفات ولجان التحقيق التي يجب الاستعجال بها قبل انتهاء الدورة.

واعتبرت النائب زينب عبدالأمير في تصريحات لوسائل إعلام محلية أن رفع الجلسة للمرة الثانية على التوالي أمر مستنكر خصوصا وأن هناك العديد من الملفات الهامة التي ينتظر المواطنون حسمها وأن أي تأخير في طرح مشاكل المواطنين يتسبب في أضرار إضافية.

ومجلس النواب هو الغرفة التشريعية الأولى، ويتألف من 40 عضوًا يُنتخبون بالاقتراع المباشر، ويتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية. وأعيد هذا المجلس إلى الحياة في أكتوبر 2002 بعد أن تم حل أول برلمان للبحرين في العام 1975 على إثر محاولة نواب حينها منع صدور قانون أمني مثير للجدل.

وكان البحرينيون يأملون في أن تفضي عودة المجلس التي أتت من خلال دستور تم إقراره في فبراير العام 2002، إلى إدخال ديناميكية على الفعل التشريعي والرقابي في المملكة الخليجية التي يقوم نظامها على الملكية الدستورية، لكن ذلك لم يتحقق بالشكل المرجو خصوصا في السنوات الأخيرة.

عبدالنبي سلمان

ضروري أن يعي النواب أهمية الحضور في الدورة الأخيرة للمجلس

وشكل أداء النواب الحاليين مصدر غضب شريحة واسعة من البحرينيين الذين ما فتئوا يوجهون سهام نقدهم للمجلس عبر مواقع التواصل الاجتماعي متوعدين بالمحاسبة في الانتخابات المقبلة التي لم يعد يفصل عنها سوى بضعة أشهر.

وقال أحد المغردين البحرينيين على تويتر ردا على غيابات النواب "إي نعم بس باقي سنة فقط عليهم".

وغردت ناشطة أخرى قائلة "المفروض هؤلاء النواب يتحاسبون ويتم الخصم من رواتبهم كما حال الموظف الذي لا يداوم ويقصر في واجباته ومسؤلياته".